

# حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل

شي جين بينغ

# حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل

شي جين بينغ

إعداد

مكتب دراسات الوثائق التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني

ترجمة

مصلحة التأليف والترجمة المركزية للحزب الشيوعي الصيني



中央编译出版社

Central Compilation & Translation Press

## 图书在版编目(CIP)数据

习近平关于全面依法治国论述摘编：阿拉伯文 / 习近平著；

中共中央编译局译。—北京 : 中央编译出版社, 2017.1

ISBN 978-7-5117-3232-3

I. ①习… II. ①习… ②中… III. ①习近平—讲话—学习参考资料—阿拉伯语②社会主义法制—建设—中国—学习参考资料—阿拉伯语  
IV. ①D2-0②D920.0

中国版本图书馆CIP数据核字(2016)第306754号

## 习近平关于全面依法治国论述摘编（阿拉伯文）

---

**出版发行：**中央编译出版社

**地 址：**北京西城区车公庄大街乙 5 号鸿儒大厦 B 座 (100044)

**网 址：**[www.cctphome.com](http://www.cctphome.com)

**印 刷：**北京紫瑞利印刷有限公司

**开 本：**787 毫米×1092 毫米 1/16

**版 次：**2017年1月第1版第1次印刷

**定 价：**98.00 元

## مقدمة الطبعة

إن حكم القانون من القيم الجوهرية الاشتراكية، والدولة المداراة بالقانون من أهداف بناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية. ومنذ اختتام الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة بعام ١٩٧٨، حدد الحزب الشيوعي الصيني حكم الدولة وفقاً للقانون برنامجاً شاملاً وأساسياً للحزب في قيادة الشعب لإدارة الدولة. وبعد أكثر من ٣٠ عاماً من الاستكشاف والممارسة العملية، فإن الدورة الكاملة الرابعة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر ٢٠١٤ اتخذت لأول مرة قراراً هاماً باعتبار حكم القانون موضوعاً له، دعت فيه إلى ضرورة الدفع الشامل لحكم الدولة وفقاً للقانون، وبناء نظام حكم القانون الاشتراكي ذي الخصائص الصينية، وبناء الدولة الاشتراكية التي يحكمها القانون.

ويشكل حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل جزءاً من محتويات ما طرحة الحزب الشيوعي الصيني بزعامة شي جين بينغ الأمين العام للجنته المركزية من تخطيط إستراتيجي متمثل في "الشواملي الأربعية" (إنجاز بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل، وتعزيز الإصلاح على نحو شامل، ودفع حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل، وإدارة

الحزب بصرامة على نحو شامل). ويعتبر دفع حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل مسألة إستراتيجية هامة تتعلق بتولي الحزب الشيوعي الصيني الحكم والنهوض بالدولة، وكذلك بسعادة وسلامة الشعب وبالاستقرار السياسي الدائم للحزب والدولة، كما أنه أيضاً مطلب حتمي لإكمال وتطوير النظام الاشتراكي ذي الخصائص الصينية ودفع عجلة تحديث نظام حكم الدولة والقدرة على إدارتها.

وترجم هذا الكتاب حسب الطبعة الصينية لكتاب الصادرة بالعنوان نفسه التي أعدها للنشر مكتب دراسات الوثائق التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني. وأختيرت محتوياته مما يزيد عن ٣٠ وثيقة هامة من خطابات شي جين بينغ وتقاريره وتعليقاته الخطية وتوجيهاته في الفترة ما بين يومي ٤ ديسمبر ٢٠١٢ و٢٠١٥ فبراير. وينقسم الكتاب إلى ٨ موضوعات خاصة، تتضمن ما مجموعه ١٩٣ قطعة من مقتطفات الأقوال.

ونأمل في تعرف القراء عبر أقوال الزعيم الصيني التي يتضمنها هذا الكتاب على عزيمة الحزب الشيوعي الصيني وأفكاره وإستراتيجيته ومساره الملموس بشأن دفع حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل.

مصلحة التأليف والترجمة المركزية للحزب الشيوعي الصيني

٢٠١٦ . سبتمبر

## **الفصل الأول**

**حكم الدولة وفقاً للقانون مطلب جوهري  
وضمان هام للتمسك بالاشتراكية ذات  
الخصائص الصينية وتطويرها**

# **الفهرس**

**الفصل الأول، حكم الدولة وفقاً للقانون مطلب جوهرى وضمان هام للتمسك**

**١ بالاشتراكية ذات الخصائص الصينية وتطويرها**

**الفصل الثاني، التمسك بانتهاج طريق حكم القانون الاشتراكي ذي الخصائص  
الصينية، والشيء الأكثر أهمية هو التمسك بقيادة الحزب الشيوعي**

**٢٥ الصيني**

**الفصل الثالث، دفع التشريع بالسبيل العلمية، وإكمال منظومة قوانين  
الاشتراكية ذات الخصائص الصينية باعتبار الدستور قائداً لها**

**٥٩ الفصل الرابع، ممارسة الإدارة طبقاً للقانون بصرامة، وتسريع بناء حكومة  
٨١ تُدار بالقانون**

**الفصل الخامس، المثابرة على القضاء العادل، وبذل جهود لتمكين جماهير  
الشعب من الشعور بالإنصاف والعدالة في كل قضية تنظرها المحاكم**

**الفصل السادس، تعزيز مفهوم حكم القانون بين عموم الشعب لتحويل احترام  
القوانين والالتزام بها إلى مسعى مشترك وعمل تلقائي لجميع أفراد  
٩٧ الشعب**

الفصل السابع، بناء صف عالي المزايا من ممارسي حكم القانون يجمع بين

١٣٩

الأخلاق والكفاءة

الفصل الثامن، من أجل حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل، يجب الاهتمام

١٦١

بـ"الأقلية الحاسمة" المتمثلة في الكوادر القيادية

تطلعاً إلى المستقبل، طرح إنجاز بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل مطلباً أعلى لحكم الدولة وفقاً للقانون. ولا بد لنا من التنفيذ والتطبيق الشاملين لروح المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب، واعتبار نظرية دنغ شياو بينغ وأفكار "التمثيلات الثلاثة" الهامة ومفهوم التنمية العلمية مرشدًا، لدفع عملية التشريع بالوسائل العلمية وتنفيذ القوانين بصراحته وممارسة العدالة القضائية والتزام كل الشعب بالقانون على نحو شامل، والتمسك بدفع عمليات حكم الدولة وتولي الحكم وممارسة الإدارة وفقاً للقانون في آن واحد، والإصرار على البناء التكاملية للدولة والحكومة والمجتمع الخاضعة لحكم القانون سعيًا وراء خلق وضع جديد لحكم الدولة وفقاً للقانون بصورة متواصلة.

«الخطاب في الدراسة الجماعية الرابعة لأعضاء المكتب السياسي للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٢٢ فبراير عام ٢٠١٣).

"إذا سُنَّ القانون الجيد في العالم، فسيسود السلام الأرض؛ وإذا سُنَّ القانون الجيد في دولة، فستكون الدولة مستقرة ومزدهرة." ومن البديهي أن نولي اهتماماً بالغاً لمسألة حكم القانون، ونتخذ إجراءات فعالة لدفع حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل، وبناء دولة اشتراكية

يُحكمها القانون، وبناء الصين المُداراة بالقانون أثناء عملية دفع عجلة عصرنة نظام حكم الدولة والقدرة على حكمها. ولا تنزعزع في هذا الأمر.

«الخطاب في الدورة الدراسية للكوادر القيادية الرئيسية على مستوى المقاطعة والوزارة والخاصة بتعزيز الإصلاح على نحو شامل بهدف دراسة وتطبيق روح الدورة الكاملة الثالثة لجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ١٧ فبراير عام ٢٠١٤).

يعتبر دفع حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل مضموناً هاماً لتنفيذ وتطبيق روح المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني والدورة الكاملة الثالثة لجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني، وضمانة هامة لإنجاز مختلف الأهداف والمهام بسياسة وإنجاز بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل والإسراع بدفع التحديات الاشتراكية، كما يمثل دفع حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل مطلباً أساسياً لمعالجة سلسلة من المشاكل الحيوية التي نواجهها في التنمية، وإطلاق وتنمية حيوية المجتمع ودفع العدالة والإنصاف الاجتماعي وحماية تناغم واستقرار المجتمع وضمان استدامة الاستقرار السياسي للدولة. ومن أجل الحفاظ على اتجاه

طلعاءً إلى المستقبل، طرح إنجاز بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل مطلباً أعلى لحكم الدولة وفقاً للقانون. ولا بد لنا من التنفيذ والتطبيق الشاملين لروح المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب، واعتبار نظرية دنغ شياو بينغ وأفكار "الممثيلات الثلاثة" الهامة ومفهوم التنمية العلمية مرشدًا، لدفع عملية التشريع بالوسائل العلمية وتنفيذ القوانين بصرامة وممارسة العدالة القضائية والتزام كل الشعب بالقانون على نحو شامل، والتمسك بدفع عمليات حكم الدولة وتولي الحكم وممارسة الإدارة وفقاً للقانون في آن واحد، والإصرار على البناء التكاملـي للدولة والحكومة والمجتمع الخاضـع لحكم القانون سعيـاً وراء خلق وضع جديد لحكم الدولة وفقاً للقانون بصورة متواصلة.

«الخطاب في الدراسة الجماعية الرابعة لأعضاء المكتب السياسي للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٢٣ فبراير عام ٢٠١٣).

"إذا سُنَّ القانون الجيد في العالم، فسيسود السلام الأرض؛ وإذا سُنَّ القانون الجيد في دولة، فستكون الدولة مستقرة ومزدهرة". ومن البديهي أن نولي اهتماماً بالغاً لمسألة حكم القانون، ونتخذ إجراءات فعالة لدفع حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل، وبناء دولة اشتراكية

«الخطاب في ندوة عقدها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بحضور الشخصيات اللاحزبية» (يوم ١٩ أغسطس عام ٢٠١٤)، الذي نشرته «صحيفة الشعب اليومية» يوم ٢٥ أكتوبر عام ٢٠١٤).

يمثل حكم الدولة وفقاً للقانون مطلبًا جوهرياً وضماناً مهماً للتمسك بالاشتراكية ذات الخصائص الصينية وتطويرها، ومطلبًا حتمياً لتحقيق تحديث نظام حكم الدولة والقدرة على حكمها. ويجب علينا إظهار الدور القيادي والمعياري لحكم القانون على نحو أفضل في تحقيق التنمية الاقتصادية والبقاء السياسي والازدهار الثقافي والعدالة الاجتماعية والبيئة الإيكولوجية الجيدة.

«التقرير عن أعمال المكتب السياسي للجنة المركزية في الجلسة الكاملة الأولى للدورة الكاملة الرابعة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٢٠ أكتوبر عام ٢٠١٤).

فور اختتام الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب، بدأت اللجنة المركزية للحزب البحث والنظر في موضوعات ستناقش في الدورة الكاملة الرابعة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب. وقد طرح المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب هدف الكفاح

التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة المستدامة والسليمية في بلادنا،  
ومواصلة فتح آفاق تموية أرحب للاشتراكية ذات الخصائص الصينية،  
يجب علينا تمتين أساس حكم القانون لتحقيق الاستقرار السياسي  
ال دائم للحزب والدولة، وذلك من خلال الاندماج الوثيق مع ترتيبات أعمال  
تعزيز الإصلاح على نحو شامل.

«الخطاب في ندوة عقدها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي  
الصيني بحضور الشخصيات اللاحزية» (يوم ١٩ أغسطس عام  
٢٠١٤)، الذي نشرته «صحيفة الشعب اليومية» (يوم ٢٥ أكتوبر  
عام ٢٠١٤).

نواجه مهام شاقة للإصلاح والتنمية وضمان الاستقرار لم يسبق  
لها مثيل، ونجابه تناقضات ومخاطر وتحديات كثيرة لم تُعرف من قبل،  
وأصبح حكم الدولة وفقاً للقانون يتميز بمكانة أبرز ودور أهم. ويجب  
علينا المثابرة بثبات لا يتزعزع على حكم الدولة بالقانون كبرنامج شامل  
وأساسي، وممارسة السلطة وفقاً للقانون كأسلوب أساسي، وقيادة  
الشعب في بناء دولة اشتراكية يحكمها القانون. فإن كلاً من إنجاز بناء  
مجتمع رغيد الحياة وتعزيز الإصلاح على نحو شامل لا يستغني عن  
دفع حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل.

ال الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب باستفاضة إلى أنه عند بناء الصين الخاضعة لحكم القانون، يجب المثابرة على دفع حكم الدولة وتولي الحكم وممارسة الإدارة وفقاً للقانون على نحو مشترك، والتمسك بالبناء التكاملـي للدولة والحكومة والمجتمع الخاضعة جميعها لحكم القانون. ويتعلق تنفيذ وتطبيق هذه الخطط والمتطلبات على نحو شامل بتسريع بناء دولة اشتراكية يحكمها القانون، وبنتنفيذ التصميم العلوي لتعزيز الإصلاح على نحو شامل، وبالتطور البعيد المدى لقضية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

«تفسيرات قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدة مسائل هامة تتعلق بدفع حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل» (يوم ٢٠ أكتوبر عام ٢٠١٤)، «مجموعة وثائق الدورة الكاملة الرابعة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني»، طبعة عام ٢٠١٤، الصادرة عن دار الشعب للنشر ،

صفحة ٦٨.

إن القانون وسيلة بالغة الأهمية لحكم الدولة، ويعتبر حكم القانون سندأً هاماً لنظام حكم الدولة والقدرة على حكمها. ويمثل دفع حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل مطلبًا أساسياً لمعالجة سلسلة من المشاكل الحيوية التي يواجهها الحزب والدولة في مسيرة تطور

المتمثل في إنجاز بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل، كما وضعت الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب التصميم العلوي لتعزيز الإصلاح على نحو شامل. ويطلب تحقيق هدف الكفاح هذا وتنفيذ هذا التصميم العلوي توفير الضمان الموثوق من حيث حكم القانون.

«تفسيرات «قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدة مسائل هامة تتعلق بدفع حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل» (يوم ٢٠ أكتوبر عام ٢٠١٤)، «مجموعة وثائق الدورة الكاملة الرابعة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني»، طبعة عام ٢٠١٤، الصادرة عن دار الشعب للنشر، صفحات ٦٧ و ٦٨.

أشار المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب إلى أن حكم القانون هو الأسلوب الأساسي لإدارة شؤون الدولة، ويتجه الإسراع في بناء دولة اشتراكية خاضعة لحكم القانون، ودفع عملية حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل؛ وبحلول عام ٢٠٢٠، سيُنفذ البرنامج الشامل الأساسي لحكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل، وسيُقام حكومة تدار بالقانون من حيث الأساس، وسترتفع مصداقية القضاء باطراد، وستكتسب حقوق الإنسان احتراماً وضماناً فعليين. وأشارت الدورة

سلسلة من الخطط الإستراتيجية التي وضع في المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب والدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب، وإنجاز بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل وتحقيق حلم الصين بالنهضة العظيمة للأمة الصينية؛ وإذا أردنا تعميق الإصلاح على نحو شامل وإكمال النظام الاشتراكي ذي الخصائص الصينية وتطويره، يجب علينا وضع خطط عامة واتخاذ إجراءات فعلية والقدم بخطوات ثابتة في دفع حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل.

«تفسيرات «قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدة مسائل هامة تتعلق بدفع حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل» (يوم ٢٠ أكتوبر عام ٢٠١٤)، «مجموعة وثائق الدورة الكاملة الرابعة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني»، طبعة عام ٢٠١٤، الصادرة عن دار الشعب للنشر،

.صفحة ٧١

إن دفع حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل يمثل مهمة إستراتيجية هامة طرحتها حزبنا انطلاقاً من التمسك بالاشتراكية ذات الخصائص الصينية وتطويرها ومن أجل إدارة شؤون الدولة بصورة أفضل، وأيضاً مسألة ذات صلة بالوضع العام تتعلق بأعمال حزبنا في ممارسة الحكم ونهضة البلاد. ويتحلى إتقان تنفيذ هذه المهمة

قضيتهم، وإطلاق وتنمية حيوية المجتمع ودفع العدالة والإنصاف الاجتماعيين وحماية تناغم واستقرار المجتمع وضمان استدامة الاستقرار السياسي للحزب والدولة. ومن أجل دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة والسليمة في بلادنا، ومواصلة فتح آفاق تنمية أوسع لقضية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، يجب علينا دفع بناء دولة اشتراكية يحكمها القانون على نحو شامل، وتقديم خطة مؤسسية لمعالجة المشاكل المذكورة آنفاً من ناحية حكم القانون.

«تفسيرات قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدة مسائل هامة تتعلق بدفع حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل» (يوم ٢٠ أكتوبر عام ٢٠١٤)، «مجموعة وثائق الدورة الكاملة الرابعة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني»، طبعة عام ٢٠١٤، الصادرة عن دار الشعب للنشر، صفحات ٦٨ و٦٩.

إن الدفع الشامل لحكم الدولة وفقاً للقانون هو مسألة إستراتيجية هامة تتعلق بأعمال حزبنا في ممارسة الحكم ونهضة البلاد ويسعدة الشعب وسلامته وباستدامة الاستقرار السياسي للحزب والدولة، كما هو مجال هام لإكمال النظام الاشتراكي ذي الخصائص الصينية وتطويره ودفع تحديث نظام حكم الدولة والقدرة على حكمها. وإذا أردنا تحقيق